AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم والأمن
الإجتماع الـ
18 يوليو 2011
أديس أبابا ، إثيوبيا

PSC/PR/2(CCLXXXVI)

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي
بشأن الوضع فى السودان

MAKE PEACE

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي
بشأن الوضع فى السودان

أولاً. مقدمة

1. يقدم هذا التقرير تحديثا حول الوضع في دارفور والجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم في تلك المنطقة. ويخلص التقرير مع الملاحظات بشأن سبل المضي قدما.

ثانياً. التطورات السياسية ومفاوضات الدوحة

2. تم إحراز تقدم كبير في المفاوضات في الدوحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير .الوساطة التي يقودها الوسيط الرئيسي المشترك ، جبريل باسولي الذي هو الآن وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو ، وأحمد آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة قطر نجحا في إعداد وجمع مشروع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تتضمن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أحكاما بشأن جميع المجالات الرئيسية التي أشار إليها أصحاب المصلحة في دارفور، بما في ذلك حركات مسلحة والمجتمع المدني والاشخاص المشردين داخليا واللاجئين، والأحزاب السياسية وحكومة السودان باعتبارها من القضايا التي ينبغي معالجتها لانهاء الصراع في دارفور . قدم الوسطاء أحكام وثيقة دوحة الى كل الأطراف المشاركة في المؤتمر المعني بدارفور في الدوحة، قطر، خلال الفترة من 27 إلى 31 مايو 2011 ، حيث نوقشت من قبل فرق العمل والجلسات العامة في المؤتمر.

3. وأود أن أشيد بقيادة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) لدعم المؤتمر من خلال تسهيل اختيار ونقل 245 من ممثلين المجتمع المدني من دارفور إلى الدوحة ، وعمل أفراد العملية المختلطة رؤساء لجان ومقدمي برامج والمقررين .وضم المؤتمر أكثر من 500 مندوبا يمثلون المشردين داخليا واللاجئين ، والمجتمع المدني (بما في ذلك مجموعات المرأة والشباب) ، وحكومة السودان ، والمسؤولين المنتخبين ، وزعماء القبائل في دارفور والشتات .حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة التى شاركت ايضا بنشاط في المؤتمر . وأود أن أشير ، مع الأسف ، أنه وجهت الدعوة الى الحركات المسلحة الأخرى التى لم تكن ممثلة ، ولا سيما الفصيلين الرئيسيين لجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد وميني ميناوي ولم تحضر.

4. في الحفل الختامي يوم 31 مايو ، أيد أصحاب المصلحة في دارفور مشروع وثيقة الدوحة للسلام كأساس للتوصل الى وقف اطلاق نار دائم وتسوية سلمية شاملة وجامعة ، وسلام واستقرار دائم في دارفور .لذلك ودعا المؤتمر حكومة السودان والحركات المسلحة على بذل كل جهد للتوصل الى وقف اطلاق نار دائم والتوصل إلى تسوية سلمية شاملة على أساس هذه الوثيقة . المفهوم العام والاتفاق هو أن وثيقة الدوحة تحتوي على تحسينات كبيرة بشأن الاتفاقات السابقة حيث تناولت القضايا التي لم تكن يتم تناولها من قبل (مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية)، وتحتوي أيضاً على أحكام جوهرية بشأن الثروة وتقاسم السلطة و التعويضات للنازحين واللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، أقر المؤتمر إنشاء لجنة دارفور لتنفيذ و المتابعة برئاسة حكومة دولة قطر وتضم الشركاء الدوليين الآخرين ، من شأنها أن تعمل مع الاتحاد الافريقي والامم المتحدة لمساعدة الاطرف في التوصل إلى تنفيذ اتفاق جامع وشامل.

5. سلمني فريق الوساطة وثيقة الدوحة الختامية بتاريخ 13 يونيو 2011 هنا في مقر الاتحاد الافريقي .كما قدمها الى الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة في كل من القاهرة ونيويورك .بعد ذلك الحدث، في 22 يونيو، اجتمع مجلس الامن الدولي وعقد حوار تفاعلي غير رسمي مع فريق الوساطة لمناقشة نتائج مؤتمر جميع اصحاب المصلحة في دارفور. بعد ذلك ، أصدر مجلس الأمن بيانا صحافيا ، في جملة أمور أخرى ، رحب بمؤتمر جميع اصحاب المصلحة في دارفور واعتبره "خطوة كبيرة إلى الأمام ، وكأساس لتحقيق سلام دائم وشامل في دارفور. دعا المجلس ايضا "جميع الأطراف على وجه السرعة لحسم خلافاتهم وبذل كل جهدهم بغية التوصل الى وقف اطلاق نار دائم و اتفاق سلام شامل في أقرب وقت ممكن على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

6. فى يوم 14 يوليو 2011 في الدوحة، وقعت كل من حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وثيقة دارفور الختامية في الدوحة، قطر. وشهد هذا الحدث صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، ورئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير، وكذلك رؤساء بوركينا فاسو وتشاد واريتريا ورئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى. ومثل الاتحاد الافريقي في حفل التوقيع كل من نائب رئيس المفوضية السيد ايراستوس موينشا ورئيس فريق الإتحاد الأفريقى رفيع المستوى المعنى بالتنفيذ فى السودان الرئيس السابق ثابو مبيكي.

7. على الرغم من هذا الإنجاز لا تزال هناك عدد من التحديات. استمرار رفض جيش تحرير السودان/عبد الواحد وجيش تحرير السودان/ ميني ميناوي الانضمام الى عملية السلام يظل مصدر قلق كبير. كما يتمثل التحدي في تحديد طريقة العمل لحمل هذه الحركات الرافضة والحركات الأخرى على المشاركة في عملية السلام وكذالك الموعد النهائي لمثل هذه الاستراتيجية. ويتفاقم الوضع بتحالف هذه الحركات والذي للأسف، ليس متوجهاً نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة.

ثالثاً. <u>العملية السياسية في دارفور</u>

8. دعا المجلس في اجتماعه الـ271 الذى عقد في 8 أبريل 2011 للبدء فوراً في العملية السياسية فى دارفور، وطلب من اليوناميد اتخاذ كل الاستعدادات اللازمة في هذا الصدد باعتبارها مسألة ذات أولوية، وشدد على أن العملة السياسية فى دارفور يجب أن تمضي قدماً بطريقة متزامنة ومكملة إلى محادثات الدوحة. وفي دورتها العادية الـ17، أعربت الجمعية عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها فريق الإتحاد الأفيقى رفيع المستوى المعنى بالتنفيذ فى السودان ، وبدعم من اليوناميد، على الإسراع في إطلاق العملية السياسية في دارفور، وذلك تمشيا مع قرارات الاتحاد الافريقي ذات الصلة، بإعتبارها وسيلة لمعالجة تحديات السلم والعدالة والمصالحة في دارفور بطريقة شاملة وشمولية. كما رحبت الجمعية بالتزام حكومة السودان على توفير بيئة مواتية ودعت شركاء الاتحاد الأفريقي، وبخاصة مجلس الأمن الدولي وأعضائه، إلى الدعم الكامل لهذه العملية واتخاذ الخطوات المتوقعة منهم لتسهيل عمل الفريق رفيع المستوى في هذا الصدد.

9. بالفعل، ومن أجل توطيد المكاسب التي حققها مؤتمر جميع اصحاب المصلحة في دارفور ومن اجل تأييد واسع لمؤتمر الدوحة ، هناك حاجة للحفاظ على الزخم ، وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة وتحفيز وتشجيع ملكية عملية السلام من قبل أكبر عدد من سكان دارفور كوسيلة لتعزيز الدعم الشعبي لها. فى هذا الصدد، وبغية تسهيل البدء المبكر للعملية السياسية في دارفور، تنخرط حالياً اليوناميد، والفريق الرفيع المستوى والشركاء الدوليين الآخرين مع الحكومة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتسهيل العقد الناجح لهذه العملية.

10. تواصل حكومة السودان الاستعداد لإجراء استفتاء على وضع دارفور. ادراكا بأنه سيكون من الأفضل للطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية من خلال المفاوضات في الدوحة ، أو إذا تعذر ذلك ، من خلال تشكيل توافق في الآراء بشأن هذه المسألة اثناء العملية السياسية في دارفور ، واثناء انشغال الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ و اليوناميد مع الحكومة السودانية لإقناعها بإعادة النظر في موقفها و تأجيل الاستفتاء الى موعد لاحق لتمكين مشاركة ومشاورات شعبية اوسع إزاء المسألة خلال العملية السياسية في دارفور . ويسرني أن أعلن أن كلا من حكومة السودان و حركة التحرير والعدالة قد اتفقا على تأجيل إجراء الاستفتاء على الأقل لمدة سنة واحدة بعد التوقيع على اتفاق الدوحة.

رابعاً. نشر وعمليات اليوناميد

11. استمرت قوة اليوناميد في الإزدياد من ناحية الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين. اعتبارا من 30 يونيو ، بلغ عدد أفراد البعثة من المدنيين 4466 ، منهم 1145 من الموظفين الدوليين ، و 2835 موظفا وطنيا و 486 من متطوعي الأمم المتحدة . وهذا يمثل 81 في المائة من القوة المعتمدة. بلغ قوام أفراد البعثة العسكرية 18014 يمثلون 92 في المائة من القوام المأذون به هو 19555. بلغ قوام الشرطة المختلطة 2751 (منها 80 في المائة من الرجال و 20 في المائة من النساء) ، وهو ما يمثل 73 في المائة من القوام المأذون به 3772. بلغ قوام وحدات أفراد الشرطة التي شكلت (83) في المائة أو 2233 من المأذون به هو 2660.

12. مكنت زيادة القوة وبشكل خاص كل عناصر الجيش والشرطة في يوناميد من زيادة عدد الدوريات طويلة المدى والمتوسطة إلى مواقع جديدة ، بما في ذلك جبل مرة ، على الحدود بين جنوب دارفور وجنوب السودان ، فضلا عن الأجزاء الشمالية من غرب دارفور ، وأدى الى الحصول و وتوفير مرافقين لأنشطة البعثة الإنسانية وغيرها.وقد أدت هذا الى تحقيق اليوناميد احد ولايات الأساسية المتمثل في حماية المدنيين.

خامساً. الوضع الأمني

13. الوضع الأمني في دارفور ما زالت مختلط في أنحاء الولايات الثلاث في الاقليم .في الوقت الذي يجري قتال متفرق ومتقطع لا يزال مستمرة في بعض مناطق دارفور ، ومعظمهم في شمال وجنوب دارفور ، فإن معظم المناطق في حالة مستقرة وآمنة نسبيا .وكانت هجمات جوية قامت بها طائرات القوات المسلحة السودانية على قوات الحركة المسلحة مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن بالنسبة للسكان خلال الفترة المشمولة بالتقرير .وقعت اشتباكات قليله نسبيا بين القوات المسلحة السودانية والقوات الحركة البرية ، وحدثت أساسا في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

14. هدوء مؤقت في القتال بين قوات الحكومة والحركة ، والذي بدأ في اواخر فبراير ، إنتهى يوم 10 ابريل عندما شنت القوات المسلحة السودانية هجوما جويا على جيش تحرير السودان ميني ميناوي ، وعلى قوات حركة العدل والمساواة (127كلم شمال الخرطوم) ، شمال دارفور . ووقعت هجمات جوية إضافية واشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والقوات البرية للحركة في نفس المنطقة من يوم 11 وحتي 13 أبريل .أفادت التقارير يوم 17 ابريل ، أن يوناميد لاحظت جيش تحرير السودان - عبد الواحد ومركبات حركة العدل والمساواة اقصى الشرق ، وبالقرب من جبل عيسى (37 كلم شمال المالحة) والحارة (62 كلم شمال المالحة) على التوالي .واستمر القتال المتقطع منذ ذلك الحين بين الحركات المسلحة وقوات حكومة السودان لا سيما في مناطق شانقيل توبايا في شمال دارفور وجبل مرة في غرب دارفور. الإشتباكات التى وقعت مؤخرا

شملت القتال الذي وقع في 18 و 19 يونيو بين مسلحين مجهولين والقوات المسلحة السودانية في شانقيل توبايا، مما أدى إلى لجوء 1000 من المدنيين الى موقع قرب اليوناميد طلبا للحماية . خاض عنلصر من حركة تحرير السودان ، فصيل عبد الواحد وميني ميناوي حركة تحرير السودان والقوات المسلحة السودانية قتال من 15-23 يونيو في منطقة جبل مرة في غرب دارفور.

15. يتفاقم الوضع الأمني في دارفور بسبب عدد من العوامل بما في ذلك تأثير الحالة الليبية وانتشار السلاح في دارفور ، والتحالف الاستراتيجي للحركات المسلحة في الميدان بغية القيام بعمليات وتنيسق الهجمات على قوات الحكومة السودانية و محاولات جيش تحرير السودان / ميناوي لتعزيز قبضتها في المناطق المأهولة بالسكان ، إعادة تمركز جيش تحرير السودان / ميناوي وقوات حركة العدل والمساواة في مناطق شمال غرب دارفور ، وكذلك البعد القبلي في القتال أسفر عن الهجمات التي شنتها قوات الميليشيا و الاشتباكات بين القبائل زادت كل هذه العوامل في زيادة عدد الوفيات ، وتشريد السكان المدنيين وتدمير الممتلكات. كما نتج عن ذلك المزيد من الحرمان وصول وتقييد تحركة اليوناميد والجهات الفاعلة في المجال الإنساني .وأود أن أناشد جميع المعنيين إلى الامتناع عن أي أعمال تحد من تحركات اليوناميد والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.

16. وأود أن احيي العاملين في العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (يوناميد) من عسكريين وعناصر شرطة على تعاونهم البناء مع الحكومة المحلية في السودان (حكومة السودان) المتمثلة في السلطات العسكرية والشرطة للحفاظ على الموقف القوي الذي بلغ ذروته من حيث الإنخفاض الكبير في عدد الهجمات على قوات حفظ السلام المختلطة وموظفي الإغاثة الإنسانية خلال الفترة قيد الاستعراض. للأسف ، لقد انهار مؤخرا هذا الاتجاه الإيجابي في أعقاب كمين نصب يوم 30 يونيو من قبل مهاجمون مجهولون على قافلة يوناميد غرب دارفور مما ادى الى مقتل أحد عناصر قوة حفظ السلام الاثيوبية.

17. بتاريخ 6 يونيو، تم الافراج عن ثلاثة من أعضاء طاقم ـ متعاقد معه من طرف دائرة الأمم المتحدة للخدمات الجوية الإنسانية ـ كانوا قد اختطفوا في 13 يناير في أم شالايا في غرب دارفور . وأمضى هؤلاء الاشخاص للأسف ما يقرب 5 أشهر في أيدي خاطفيهم ، وأطلق سراحهم بعد جهود مكثفة من قبل الحكومة ، وبرنامج الغذاء العالمي و اليوناميد . وقد أفرج أيضا على اثنين من الموظفين المدنيين اليوناميد ، كانا قد اعتقلا من قبل جهاز المخابرات في نيالا ودارفور الشمالية.

سادساً. <u>الوضع الإنساني والوصول</u>

18. ومن أجل تحسين وصول المساعدات الإنسانية، بدأت البعثة المختلطة " اليوناميد" والوكالات الإنسانية مطلع شهر مايو في"عملية سلة الربيع " ، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز وصول وتسليم المساعدات الى مناطق دارفور التي تعثر الوصول إليها لعدة أشهر. العملية التي تهدف للوصول إلى قرابة 400000 مستفيد، تنفذها البعثة المختلطة " اليوناميد" وعمال الاغاثة ممن يقومون بإجراء تقييم الاحتياجات ويقدمون المساعدات. الإعداد للعملية أوجب التوصل إلى سلسلة من الاتفاقات بين " اليوناميد" ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأطراف الصراع . خلال العملية ، تم إيصال المعونات الإنسانية إلى مواقع المستهدفة بالمساعدة بما في ذلك المناطق الخاضعة لجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد والتي لم يتم زيارتها من قبل أية وكالة انسانية منذ عام 2009.

سابعاً. مؤتمر المياه

19. على خلفية تفهم ندرة المياه التي تعد واحدة من المحركات الرئيسية للصراع في دارفور لذا تواصل اليوناميد مساعدة السلطات السودانية على التخطيط وعلى تعبئة الموارد اللازمة لمشاريع المياه التي تهدف إلى مساعدة المجتمعات الريفية والحضرية في دارفور للوصول إلى هذا الموارد الثمين. ومن الدعائم الرئيسية هو إنعقاد ولأول مرة " المؤتمر الدولي للمياه من أجل سلام دائم في دارفور " والذي عقد في الخرطوم في الفترة من 28-27 يونيو2011 بالتعاون مع حكومة السودان ووكالات الأمم المتحدة لا سيما وكالة الأمم المتحدة لبرامج تعليم وصحة الأطفال " اليونيسيف " ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والذي استقطب أكثر من 300 مشارك بمن فيهم أصحاب المصلحة الوطنية والدولية ، وخبراء في استخدام المياه وتوزيعها ، ومتخصصين في مجال التنمية ، فضلا عن مجموعة واسعة من الجهات المانحة . وتم التعهد في هذا المؤتمر بما يقدر بنصف مليار دولار لتمويل المشاريع التي تم تحديدها للتنفيذ. وتنشط اليوناميد فى متابعة نتائج هذا المؤتمر. وأود أن أهنئ بعثة اليوناميد مرة أخرى على هذه المبادرة.

ثامناً. ملاحظات

20. أود أن أنضم الى الدورة العادية لجمعية مالابو في التشديد على ضرورة تجديد الجهود لإحلال السلم الدائم والعدالة والمصالحة في دارفور. في هذا الصدد، ألاحظ بارتياح اختتام محادثات الدوحة السياسية، وتأييد مشروع الوثيقة الختامية من قبل مؤتمر جميع اصحاب المصلحة في دارفور والتوقيع عليها من قبل حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة. وأهنئ الطرفين الذين وقعوا على اتفاق على شجاعتهم فى وضع مصالح الشعب الدارفورى فوق أي اعتبارات أخرى. وأعتبر هذا بمثابة تطور إيجابي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم المستدام والأمن والتنمية لشعب دارفور. كما أثني على الجهود التي بذلتها دولة قطر، وبوجه خاص العمل الذى تم انجازه خلال السنوات الثلاث الماضية من السيد جبريل باسولي والسيد أحمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية. وأكرر دعوة الاتحاد الافريقي الى حركات التمرد المسلحة الأخرى إلى وقف الأعمال العدائية في دارفور والانضمام إلى عملية السلام، وذلك لوضع حد لمعاناة شعب دارفور.

21. التوقيع على الاتفاقية من قبل حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة يمهد الطريق للبدء فى العميلية السياسية فى دارفور، والتى هى مسألة حرجة جدا فى تحقيق سلام دائم في السودان. وبالفعل، فإن العملية السياسية فى دارفور هي مكملة لعملية الدوحة. العملية السياسية فى دارفور ستقوم بالبناء على وثيقة الدوحة، والتي تغطي معظم المسائل الموضوعية، وتعكس مساهمة كلا الطرفين والمجتمع المدني. وأشجع الفريق رفيع المستوى واليوناميد على تعجيل جهودهم.

22. العملية السياسية فى دارفور من شأنها أن تسمح للدارفوريين بالتوصل الى توافق حول العناصر الرئيسية للتسوية السياسية في دارفور. كما يشير اسمها، تتميز العملية السياسية فى دارفور بثلاثة عناصر. أولا، العملية السياسية فى دارفور هى عملية سلام تتم في *دارفور*، من أجل *الدارفوريين* ومن قبل *الدارفوريين*. ويقتصر دور الجهات الدولية الفاعلة على جعل العملية ممكنة. ويعلم الدارفوريين أفضل من أي شخص آخر ما يحتاجون إليه من أجل مستقبل سلمي. بينما يتفاوض أشخاص بالنيابة عن أهالي دارفور خارج دارفور على أساس المواقف، فإن الدارفوريين في دارفور هم أكثر ميلاً للتفاوض على أساس من المصالح، بما في ذلك التعايش السلمي. ثانياً، العملية السياسية فى دارفور هى عملية سياسية. جذور الصراع المسلح في دارفور تكمن في الصراع السياسي، والذي يحتاج الى حل سياسي. للدارفوريين وجهات نظر سياسية وهم منقسمون على

اساسها. لا يمكن إلا للعملية السياسية أن تعزز التوافق السياسي الذى من شأنه أن ينزع شرعية النزاع المسلح. وأخيراً، فإن العملية السياسية فى دارفور هى عملية. فإن ما يحدث خلال الاجتماعات العديدة التي سوف تعقد ضمن هذه العملية هي من الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية، من أي نص ينتج عنها. إذا نجحت العملية في توحيد سكان دارفور على أساس المصلحة المشتركة في التعايش السلمي، فسوف يكون من الصعب على الأطراف المسلحة المتحاربة الإبقاء على أو خلق الإنقسامات.

23. ولتكون ناجحة، تتطلب العملية السياسية فى دارفور بيئة تسمح لجميع المكونات أن تشارك بحرية. لحكومة السودان المسؤولية الأولية فى إنشاء هذه البيئة المؤاتية للعملية السياسية فى دارفور، وألاحظ مع الرضا الالتزام الذي تعهدت به الحكومة في هذا الصدد. ومع ذلك، لايمكن للبيئة المؤاتية أن تكون شرطا مسبقا لبدء العملية السياسية فى دارفور. وبما أن الغرض من العملية السياسية هو التوصل إلى اتفاق ينهي النزاع في دارفور، فإنه لا يمكن للمرء أن يجعل انهاء الصراع شرطاً مسبقاً لمثل هذه العملية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض شروط مسبقة صارمة على الشروع والسعى في العملية يخاطر بتسليم صلاحيات حق النقض للمفسدين. وإنني أدعو شركائنا بقوة، وبخاصة مجلس الأمن الدولي وأعضائه، إلى الدعم الكامل لهذه العملية التي تمت المصادقة عليها من قبل أعلى هيئات صنع القرار في الاتحاد الافريقي، وأدعوهم الى اتخاذ الخطوات المتوقعة منهم لتسهيل عمل الفريق رفيع المستوى واليوناميد في هذا الصدد.

24. لقد حققت اليوناميد نجاحات هائلة في تنفيذ ولايتها، وتستمر في قطع أشواط بعيدة في مسؤوليتها الأساسية لحماية السكان المدنيين في دارفور. وأود أن أشكر الممثل الخاص المشترك، البروفيسور ابراهيم غمباري، على قيادته المتميزة والمثالية للرجال والنساء المدنيين وذوى الزي العسكري على حد سواء، الذين يستمرون في خدمة قضية السلام في دارفور. وأشكر المجلس أيضا على مشاركته المتواصلة والمركزة على الوضع في دارفور.

25. وكما أظهرت عملية سلة الربيع ومؤتمر المياه، فإنه لاتزال هنالك تحديات كبيرة ستواجه ومزيد من الجهود التى يجب أن تبذل لتحقيق السلم والاستقرار في دارفور. دور اليوناميد في دارفور آخذ في الازدياد، وسوف يكون أكثر ضرورة في تنفيذ نتائج الدوحة والعملية السياسية فى دارفور. ولهذه الأسباب، أوصي المجلس لتجديد ولاية اليوناميد والتى ستنتهى في 31 يوليو 2011، لمدة 12 شهرا أخرى. قد يرغب المجلس أيضا الطلب من مجلس الأمن الدولى أن يأذن بتمديد ولاية اليوناميد لمدة سنة إضافية. في غضون ذلك، أحث جميع أصحاب المصلحة في دارفور على توفير التعاون المطلوب لليوناميد لتمكينها من أداء ولايتها بالكامل والدعم الفعال للجهود الرامية إلى احلال سلام دائم وأمن واستقرار.